

7. مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

7.1 مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

:(FDI Performance Index and FDI Potential Index)

❖ تعريف:

- أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لأول مرة في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.



- طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 ليصبح مؤشرين: الأول مؤشر الأداء والثاني مؤشر الإمكانيات. ويدخل في المؤشرين 140 دولة.

❖ مكونات المؤشر:

- يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الـ FDI إلى إجمالي تدفقات الـ FDI في العالم إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للقطر من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً ويؤخذ متوسط آخر ثلاثة سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات العرضية.

الأرقام القياسية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلية

■ هذا الرقم القياسي IND_i كون $i=1,2,...,N$?

$$IND_i = \frac{FD_i^{in} / FDI_w^{in}}{GDP_i / GDP_w}$$

■ وسوف نقوم بحساب هذا الرقم القياسي للدول العربية ونقارنه بدول متقدمة في هذا المجال.

حيث:

$$FD_i^{in} = \text{تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل بلد } (i)$$

$$FD_w^{in} = \text{تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم}$$

$$GDP_i = \text{الناتج القومي المحلي للبلد } i$$

$$GDP_w = \text{الناتج القومي على مستوى العالم}$$

■ وبِنفس الطريقة يحسب الرقم القياسي للتدفقات الأجنبية الخارجية

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

- بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتحديد القيود على بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد معين، عادة ما تستخدم الأساليب الكمية لتحديد أهم العوامل المحددة لعمل هذا النوع من الاستثمار في البلدان المضيفة من خلال أساليب الاقتصاد القياسي الملائمة . ورغم وفرة التحليلات الكمية في حالة أغلب البلدان المتقدمة والنامية (انظر على سبيل المثال في القيود المؤسسية Bénassy-Quéré, 2005 ، وفي التحليل الكمي للقيود Te Velde, 2000) على حد سواء (انظر صندوق 1 و 2).

■ ومن ضمن الدراسات التي شملت دولة الكويت دراسة (Lee, 2003) ، ضمن (127) بلد ولفترّة 1995-2000 باستخدام التحليل المقطعي . وقد تم تحديد (8) متغيرات مفسرة اقتصادية : القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومتوسط حصة الفرد من الدخل ، ومعدل نمو الحقيقي السنوي ، وحصة الفرد من التجارة ، ودرجة الانفتاح ، والقيود التجارية ، وسعر الصرف ، والأجر . ويتمثل المتغير التابع في حصة الفرد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل

صندوق (1)
أهم تأثيرات محددات السياسة الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
بالاعتماد على عدد من النماذج القياسية

التأثيرات والملاحظات	نمط السياسة	الدراسة
	ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر	Wells. L. and A. Wint, 1990, Marketing a country
مرونة (ما بين -0.11 إلى -0.1)	السياسة الضريبية	Hines, JR, 1996, Tax Policy and the Activities of Multinational Corporations, NBER WP 5589
تزيد كل سنة إضافية من الاتفاقية الثنائية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج بـ 7% على شكل تدفقات ، و 9% على شكل أرصدة (للفترة 1966-1992)	اتفاقيات استثمارية ثنائية	Blonigen, B. and R. Davies, 2000, The Effects of Bilateral Tax on US FDI Activity, NBER WP 7929.
يخفض الفساد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الفساد	Jaspersen, F., et al, 2000, Risk and Private Investment. Africa Compared with other Developing Areas. In Collier and Attilio (eds), 2000, MacMillan, London.
يخفض الفساد إمكانية الاستثمار ويرفع إمكانية المشروعات المشتركة.	الفساد	Smarzynska, B., and S. Wrei, 2000, Corroption and Composition of Foreign Direct Investment: Firm-Level Evidence, NBER WP 7969.

تابع / صندوق (1)

التأثيرات والملاحظات	نمط السياسة	الدراسة
تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية في البلدان الأكثر فساداً (لعينة من البلدان بلغت 41 بلد خلال الفترة 1977-1982)	الرشوة	Hines, JR, 1995, Forbidden Payment: Foreign Bribery and American Business after 1977, NBER WP 5266.
تساهم الزيادة التي تعادل 1% بحماية الاختراعات ، في البلد المضيف ، بزيادة رصيد الاستثمار الأمريكي بحوالي 0.5%	حقوق الملكية الفكرية	Maskus, K., 2000, Intellectual Property Rights and Foreign Direct Investment, Policy Discussion Paper 2238, World Bank.
يساهم انفتاح التجارة ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الاستثماري الملائم في أفريقيا ، إلا أنه يساهم في حل المشاكل ذات الجذور الداخلية .	انفتاح التجارة	Morisset, J., 2000, Foreign Direct Investment in Africa: Policies Also Matter, Transnational Corporation.
يعتبر توفير البنية الأساسية المحدد الرئيسي (في ظل توفير الطاقة الكهربائية) للإنفاق الرأسمالي الأمريكي على الصناعات التحويلية في الخارج في 42 بلد خلال الفترة 1982-1988	نوعية البنية الأساسية	Wheeler, D. and A. Mody, 1992, International Investment Location Decisions: The Case of US Firms, Journal of International Economics, 33.

المصدر: مشار إليها في Te Velde, 2000

صندوق (2)
بعض نتائج الدراسات التطبيقية لمحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل

العلاقة المقدرة			المحدد
غير معنوية	سلبية	إيجابية	
		Locational ,1988 ,C ,Culmen Determinants of Direct Investment Among Industrialized Countries, .32European Economic Review, Wheeler, D. amd A. Mody, 1992, International Investment Locations Devisions: The Case for US Firms, Journal of International Economics, 33. Billington, N., 1999, The Location of Foreign Direct Investment: An Impirical Analysis, Applied Economics, 31.	النتائج المحلي الإجمالي
		Schneider, F., and B. Freg, 1985, Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment World Development, 13.	نمو الناتج المحلي الإجمالي
		Culmen, C., Op Cit	
On Determinant ,1991 ,Lucas, R :of Direct Foreign Investment Evidence from East and South .21Asia, World Development, Tasi, P., 1994, The Determinant of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Journal of Economic Development, 19.	Scheider, F., and B. Frey, Op Cit.	Wheeler, D., and A. Mody, op Cit	تكاليف العمل



تابع / صندوق (2)

Blonigen, B., and R. Feenstra, 1996, Effects of US Trade Protection and Promotion Policies, NBER, WP 5285.	Culem, C., Op Cit.	Lun, J., 1980, Determinants of US Direct Investment in the EEC: Further Evidence, European Economic Review, 13.	القيود التجارية
Wheeler, D., and A. Mody, Op Cit.		Culem, C., Op cit. Edwards, S., 1990, Capital Flows, Foreign Direct Investment and Debt-Equity Swaps in Developing Countries, NBER WP 3497.	درجة الانفتاح
	Culem, C., Op Cit. Tasi, P., Op Cit.	Torrise, C., 1985, The Determinants of Direct Foreign Investment in a small LDC, Journal of Economic Development, 10. Schneider, F., and B. Frey, Op cit. Locus, R., Op Cit.	فائض الميزان التجاري
	Froot, K., and J. Stein, 1991, Exchange Rate and Foreign Direct Investment: An Imperfect Capital Market Approach, Quarterly, Journal of Economics, 106.	Edwards, S., Op Cit.	سعر الصرف



تابع / صندوق (2)

Blonigen, B., 1997, Firm-Specific Assets and the Link Between Exchange Rates and Foreign Direct Investment, American Economic Review, 87. Goldberg, L., 1993, Exchange Rates and Investment in the United States Industry, Review of Economic and Statistics, 75.	Blonigen, B., and R. Feensteinm Op Cit.		
Campa, J., and L. Goldberg, 1995, Investment in Manufacturing, Exchange Rate and External Exposure, Journal of International Economics, 38. Glodberg, L., Op Cit.	Crowley, P., and J. Lee, 2003, Exchange Rate Volatility and Foreign Investment: International Evidence, International Trade Journal, 17.		تقلبات أسعار الصرف

المصدر : Lee, 2003 ، " بعد إضافة أسماء الدراسات الكاملة في الأعمدة الثانية والثالثة والرابعة " الواردة في نهاية المصدر المذكور .

■ وقد تم تقدير مدى تأثير المتغير التابع، حصة الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، للمتغيرات المفسرة المشار إليها أعلاه وفقاً للأربعة سيناريوهات، يتضمن الأول كافة المتغيرات المفسرة ما عدا القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضمن الثاني كافة العوامل المفسرة الخاصة بالقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يتضمن الثالث كافة العوامل المفسرة، وأخيراً يتضمن الرابع فقط تلك العوامل المفسرة ذات المعنوية الإحصائية من (0.1) وأكثر .

■ وقد أظهرت نتائج السيناريو الأول أهمية حجم السوق ودرجة الانفتاح (ذات معنوية إحصائية) ، وعدم معنوية بقية المتغيرات . أما السيناريو الثاني فقد أوضح أهمية إدخال تغير القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر . أما السيناريوهات المتبقية (الثالث والرابع) فلم تظهر متغيراتها التفسيرية معنوية إحصائية كالتي أظهرتها القوة التفسيرية للقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر (في ظل السيناريو الثاني) .

- علماً بأن إشارة المتغير المفسر الخاص بالقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سالبة في كافة السيناريوهات (الإشارة المتوقعة) ، وهو الأمر الذي يشير إلى أن كلما زادت إجراءات السياسات الاقتصادية المقيدة Restrictive Policies كلما أثرت سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل، والعكس صحيح. (أنظر صندوق 8 في تأثير السياسات والحوافز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل).

• أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة، حجم استغلال الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، تصنيف القطر السيادي.

• جمعت البيانات للمؤشرين لفترتين زمنيتين الأولى 1988-1990 والثانية 1998-2000 للمقارنة.

❖ دليل المؤشر:

- مؤشر الأداء: حصول الدول على معدل واحد فما فوق دلالة على انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الـ FDI.
- مؤشر الإمكانيات: الرصيد يتراوح بين 0 و 1 وهو يحسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للمتغير.
- ويصنف القطر وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات لينتمي لإحدى المجموعات الأربع التالية:

* مجموعة الدول السبّاقة وهي ذات مؤشر الأداء المرتفع ومؤشر
الإمكانات المرتفع.

* مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها ذات مؤشر الأداء المرتفع ومؤشر
الإمكانات المنخفض.

* مجموعة الدول ماديون إمكاناتها ذات مؤشر الأداء المنخفض ومؤشر
إمكانات مرتفع.

* مجموعة الدول متدنية الأداء ذات مؤشر الأداء المنخفض ومؤشر
الإمكانات المنخفض.

❖ وضع الدول العربية:

- بين الدول العربية الـ 16 الداخلة في حساب المؤشرين للفترة 1998-2000 جاء ترتيبها كآآتي:
- * مجموعة الدول السبّاقَة: البحرين (من 42 دولة تنتمي للمجموعة في العالم).
- * مجموعة الدول المتجاوزَة امكاناتها: تونس، السودان (من 28 دولة).
- * مجموعة الدول دون امكاناتها: مصر، الأردن، الكويت، لبنان، عُمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات (من 30 دولة).
- * مجموعة الدول متدنية الأداء: ليبيا، المغرب، الجزائر، اليمن (من 40 دولة).

7.2 مؤشر المخاطر القطرية:

- عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي بالنتائج التي تتوصل لها عدد من الجهات المتخصصة في تقييم المخاطر القطرية وذلك قبيل إقدامه على اتخاذ قرار الاستثمار في قطر معين. هذا وقد أصبحت مؤسسة خدمات المخاطر السياسية (بوليتيكال ريسك سيرفيسز) من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها.

● يستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عديدة (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفاً، حيث تعطي أرقاماً أعلى للمخاطر المتدنية.

● هذا وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية والمخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر للمكونات الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة. فيما يلي تفصيل لنظام تقييم المخاطر المعنى.

- المخاطر السياسية: يهدف تقييم المخاطر السياسية لتوفير أداة قابلة للمقارنة بين الأقطار، للحكم على الإستقرار السياسي في مختلف الأقطار.
- يوضح الجدول أدناه مكونات المخاطر السياسية وأعلى عدد لنقاط المخاطر الممنوحة لكل مكون (عاكساً بذلك نظام الأوزان المتبع داخل هذه المجموعة) مع ملاحظة أن أدى نقاط مخاطر تمنح لكل مكون فرعي تساوي صفر بمعنى أعلى درجة للمخاطر.

المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية

إجمالي نقاط المخاطر	هدف المكون	المكون الفرعي
12	يهدف لقياس القدرة على الاستمرار في الحكم	استقرار الحكومة
12	يهدف لقياس مدى اقتناع الجمهور بالسياسات الاقتصادية	الظروف الاقتصادية والاجتماعية
12	يهدف لقياس توجهات الحكومة نحو الاستثمار الوافد	تقاطيع الاستثمار
12	يهدف لقياس تفشي العنف السياسي	النزاعات الداخلية
12	يهدف لقياس ما يواجهه قطر من قيود خارجية	النزاعات الخارجية
6	يهدف لقياس مختلف أوجه استخدام المكانة السياسية لأغراض شخصية	الفساد السياسي
6	يهدف لقياس التأثيرات السلبية المترتبة على دور العسكر في السياسة	العسكر في السياسة
6	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي المترتب على الدعوات الدينية السياسية	الدين في السياسة
6	يهدف لقياس سيادة حكم القانون واحترام القانون	الأمن والنظام
6	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي والمترتب على العرق واللغة	التوتر العرقي
6	يهدف لقياس مدى استجابة الحكومات لشعبها	المساءلة الديمقراطية
4	يهدف لقياس قوة ونوعية الأطر المؤسسية للإدارة	نوعية الإدارة

• يتم تقدير المخاطر السياسية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

<u>درجة المخاطر</u>	<u>مدى مؤشر المخاطر السياسية</u>
مخاطر مرتفعة للغاية	من صفر إلى 50
مخاطر مرتفعة	من 50 إلى 60
مخاطر متوسطة	من 60 إلى 70
مخاطر متدنية	من 70 إلى 80
مخاطر متدنية للغاية	من 80 وما فوق

- المخاطر التمويلية: وتهدف هذه المجموعة لتوفير أداة تساعد في الحكم على التزامات القطر الرسمية والتجارية والائتمان التجاري. هذا ويوضح الجدول التالي المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية.

المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر التمويلية

ملاحظات	إجمالي نقاط المخاطر	المكون الفرعي
نسبة 200% فما فوق تعطي صفراً؛ ونسبة صفر إلى 5% تعطي 10 نقاط.	10	الديون الخارجية لنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
نسبة 85% فما فوق تعطي صفراً؛ ونسبة صفر إلى 5% تعطي 10 نقاط.	10	نسبة خدمة الديون
عجز نسبة 120% فما تحت تعطي صفراً؛ وفائض بنسبة 25% فما فوق تعطي 15.	15	الميزان الجاري كنسبة من الصادرات
أقل من نصف شهر تعطي صفراً؛ أكثر من 15 شهر تعطي 5 نقاط.	5	السيولة الدولية الصافية كغطاء لشهور الاسترداد
تحدد حسب حالة التغير النسبي في سعر الصرف مقابل الدولار.	10	استقرار سعر الصرف
	50	إجمالي

• يتم تقدير المخاطر التمويلية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

<u>درجة المخاطر</u>	<u>مدى مؤشر المخاطر التمويلية</u>
مخاطر مرتفعة للغاية	من صفر إلى 25
مخاطر مرتفعة	من 25 إلى 30
مخاطر متوسطة	من 30 إلى 35
مخاطر متدنية	من 35 إلى 40
مخاطر متدنية للغاية	من 40 وما فوق

- المخاطر الاقتصادية: وتهدف هذه المجموعة إلى تقييم أوجه القوة وأوجه الضعف في الحالة الاقتصادية السائدة. هذا واستخدمت النسب الاقتصادية المتعارف عليها توخياً للمقارنة بين الدول. هذا وقد تم تحويل مؤشر دخل الفرد بنسبته إلى متوسط دخل الفرد لكل الأقطار التي تدخل في التحليل.

المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية

ملاحظات	إجمالي نقاط المخاطر	المكون الفرعي
أقل من 10% تعطي صفر؛ أكثر من 250% تعطي 5 نقاط.	5	دخل الفرد (كنسبة من متوسط الأقطار)
أكثر من سالب 7% تعطي صفر؛ أكثر من 6% تعطي 10 نقاط.	10	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي
أكثر من 130% تعطي صفر؛ أقل من 2% تعطي 10 نقاط.	10	معدل التضخم
عجز أكبر من 30% يعطي صفر؛ فائض أكبر من 4% يعطي 10 نقاط.	10	فائض الميزانية
عجز أكثر من 40% يعطي صفر؛ فائض أكثر من 10% يعطي 15 نقطة.	15	الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي
	50	إجمالي

• يتم تقدير المخاطر الاقتصادية وترتيب الدول على أساس ما يلي:

<u>درجة المخاطر</u>	<u>مدى مؤشر المخاطر الاقتصادية</u>
مخاطر مرتفعة للغاية	من صفر إلى 25
مخاطر مرتفعة	من 25 إلى 30
مخاطر متوسطة	من 30 إلى 35
مخاطر متدنية	من 35 إلى 40
مخاطر متدنية للغاية	من 40 وما فوق

- لأغراض الحصول على المؤشر المركب للمخاطر القطرية يتم الحصول على إجمالي نقاط المخاطر التي يحصل عليها القطر بحيث يكون وزن المخاطر السياسية 50% بينما يكون وزن كل من المخاطر التمويلية والإقتصادية 25%، وبحيث يمثل الحصول على إجمالي نقاط المخاطر (100 نقطة) غاية المخاطر المتدنية. بينما يمثل الحصول على صفر غاية المخاطر المرتفعة ويتم ترتيب الأقطار على أساس ما يلي:

<u>درجة المخاطر</u>	<u>مدى مؤشر المخاطر الاقتصادية</u>
مخاطر مرتفعة للغاية	من صفر إلى 50
مخاطر مرتفعة	من 50 إلى 60
مخاطر متوسطة	من 60 إلى 70
مخاطر متدنية	من 70 إلى 80
مخاطر متدنية للغاية	من 80 إلى 100 نقطة

- جاء وضع الدول العربية وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية لشهر ديسمبر 2002 كآآتي:
- * هنالك 3 دول في درجة مخاطرة منخفضة جداً (الإمارات، البحرين، الكويت).
- * هنالك 7 دول في درجة مخاطرة منخفضة (عمان، قطر، المغرب، السعودية، تونس، الأردن، ليبيا).
- * هنالك 4 دول في درجة مخاطرة معتدلة (سوريا، مصر، اليمن، الجزائر).
- * هنالك دولتين في درجة مخاطرة مرتفعة (لبنان، السودان).
- * هنالك دولتين في درجة مخاطرة مرتفعة جداً (الصومال، العراق).



7.3 المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم المتحدة للاقتصادات الناهضة

:(Wealth of Nations Index for Emerging Economies)

- يصدره مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويغطي المؤشر الآن 70 دولة من الاقتصادات الناهضة منها 9 دول عربية.

● يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي:

* مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال).

* مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصراً تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية).

* مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

- وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية. كما يستند المؤشر إلى نتائج مؤشرات خارجية أهمها مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الشفافية ومؤشر التنمية البشرية.
- دليل المؤشر: يتراوح كل مؤشر فرعي بين صفر و 800 حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 2400 نقطة. وقد استخدم معدل أداء اقتصادات خمس دول متقدمة (الولايات المتحدة، اليابان، هولندا، اسبانيا وسنغافورة) كمرجع لتقيس أداء الاقتصادات الناهضة الداخلة في المؤشر.

- وضع الدول العربية: الكويت تصدر المجموعة العربية برتبة 14 ورسيد 1492 نقطة، تليها البحرين في المرتبة 23 برصيد 1308، الأردن رتبة 34 ورسيد 1217، تونس رتبة 35 ورسيد 1202، مصر رتبة 36 ورسيد 1185، السعودية رتبة 40 ورسيد 1169، لبنان رتبة 41 ورسيد 1167، المغرب رتبة 49 ورسيد 1142، والجزائر رتبة 54 ورسيد 1063.

- يستفيد من المؤشر كبار رجال الأعمال خاصة المهتمين بمجال ال FDI ومديري المحافظ، متداولو السندات الحكومية، صناع القرار وصناع الرأي العام وقد زادت أهمية المؤشر بعد الإعلان عن نتائجه في قمة مونتيري في المكسيك 2002.